المحاضرة 02: الإسناد في اللغة العربية:

تعدد العلاقات التي تنشأ بين وحدات التركيب في اللغة العربية وبها تتحدد أنواع المركبات، فنجد المركب البياني، الإضافي، العطفي، العددي، المزجي، والإسنادي.

ويعتبر المركب الإسنادي أهم هذه المركبات لاستقلاله بنفسه وبمعناه؛ أي أنّه يكون جملة بخلاف المركبات الأخرى.

إنّ الجمل تبنى على تركيب يجب أن يتضمن المسند والمسند إليه، أمّا عناصر الجملة الأخرى من ظرف زمان ومكان ونعت وحال...فإنّها غير لازمة لتكوين الجملة، وإذا حُذِفت لم تذهب الجملة، ففي جملة "خرج الرجل صباحا من منزله" المسند هو "خرج" والمسند إليه هو "الرجل"، أمّا صباحا فهو المحدد للزمان، من منزله هو محدد للمكان، ويمكننا حذفهما معا أو حذف أحدهما، ونحصل على الجمل "خرج الرجل صباحا" أو "خرج الرجل من منزله"، "خرج الرجل" فهي سليمة التركيب كلّها، ولكن حذف المسند يؤدي إلى تراكيب مثل: "الرجل صباحا من منزله" وهي غير مكتملة الإفادة، فالمسند والمسند إليه يكونان نواة الجملة.

والمسند هو المحكوم به، والمسند إليه هو المحكوم عليه، ويكون المسند في المواضع التالية: خبر المبتدأ، الفعل التام، أخبار النواسخ، أمّا موضع المسند إليه فأهمها: الفاعل ونائبه، المبتدأ وأسماء النواسخ.

وكل جملة تتركب من كلمات، ومهمة النحو دراسة بنية هذه التراكيب والعلاقات التي تربط بين مركبات الجملة ثلاثة أنواع وهي علاقة الترتيب، علاقة التعويض، علاقة التلازم.

أ- الترتيب: هي التي تجعلنا نميّز بين الجملتين: أخو زيد صديقنا، صديق زيد أخونا، وتجعلنا نقبل الجملة "في هذه الدار رجل" ونرفض الترتيب "في الدار رجل هذه".

ب- التعويض (الاستبدال): هي العلاقة التي تدخل بموجبها الوحدات في علاقة بحث يمكن أن نستبدل عناصرها بالأخرى نحو: "أبو زيد صديقي"، "جار زيد صديقي" فالترتيب لم يتغير إنّما تمّ استبدال العناصر.

ج- التلازم: وهي الرابطة بين صنف من الكلمات وصنف آخر بحيث تستدعي الأولى الثانية، ولو لم تكونا متجاورتين فالفعل والفاعل والجار والمجرور والنداء والمنادى والمضاف والمضاف إليه.

1- مفهوم الإسناد:

للإسناد دور رئيس في التركيب اللغوي، فهو وضع للصيغ في صورة معينة، إذ ليس التركيب مجرد ألفظ متراصة، أو ورودا للصيغ اللغوية كيفما اتفق، ولكنه أساس عملية التركيب. وكان لزاما أن يعرّفه علماء المعاني فيذكروا أنّه: " ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى، بحيث يفيد الحكم بأنّ مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الآخر أو منفي عنه".

يعرّف الشريف الجرجاني الإسناد بقوله: " الإسناد نسبة أحد الجزأين إلى الآخر أعم من أن يفيد المخاطب فائدة يحسن السكوت عليها أولا". فالضم والنسبة من شروط الإسناد ليفيد فائدة يحسن السكوت عليها.

وقدّم أيضا الجرجاني تعريفا دقيقا للإسناد جمع فيه بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية فقال: "الإسناد في عرف النحاة: عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة؛ أي على وجه يحسن السكوت عليه، وفي اللغة إضافة الشيء إلى الشيء".

هناك مفهوم آخر للإسناد هو الإضافة إلى جانب الضم والنسبة السابقين فيكون الإسناد في المفهوم اللغوي نسبة وضما وإضافة.

يشمل الإسناد هنا، ضم الكلمة إلى الأخرى وكذلك ضم الجمل، وهو ما يلائم مقتضيات تأليف الكلام، الذي يتألف عموما: "إمّا من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر، كإسناد ذاهب إلى زيد في قولنا (زيد ذاهب).

وإمّا من اسم وفعل مسند هو إلى الاسم كإسناد فاز إلى التائب في قولنا فاز التائب.

والحاصل أنّ الكلام لا يستغني عن إسناد والإسناد لا يتأتى بدون مسند أو مسند إليه.

فالاسم يكون مسندا ومسندا إليه، فلذلك صح أن يتألف الكلام من اسمين دون فعل ولا حرف.

والفعل يسند ولا يسند إليه.

والحرف لا يسند إليه".

يقوم الكلام إذن على الإسناد. ولا يستغني عنه. ولا يتأتى إسناد بدون طرفيه: المسند والمسند إليه. أمّا الاسم فيكون في موقعهما، والفعل مسند فقط، يسند ولا يسند إليه. بينما لا يحتل الحرف أيا من الموقعين ولا الصفين، فلا يكون مسندا ولا مسندا إليه.

وضح سيبويه المقصود بالطرفين فقال: "وهما لا يغني واحد عن الآخر" ولا يجد المتكلم منه بُدًّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه (يعني الخبر) وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء".

2- أقسام الإسناد:

تبعا للعلاقات الإسنادية ونسبها، تم تقسيم الإسناد إلى عام وخاص، مع اقترانه دوما بالإفادة التامة.

أ- الإسناد العام والإسناد الخاص:

فالعام: هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى.

والخاص: هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يصح السكوت عليها.

ب- **الإسناد الأصلي والإسناد غير الأصلي:**

ويرى النحاة أنّ الاسناد يكون على قسمين، اسناد أصلي وآخر غير أصلي، فأمّا الأصلي فإنّه يتحقق من إسناد الخبر إلى المبتدأ في الجملة الاسمية إسناد الفعل إلى الفاعل في الجملة الفعلية، وأمّا الإسناد غير الأصلي فهو ما يتحقق من عمل المشتقات ضمن الجملة الأصلية حينما لا يكون المشتق ركنا أساسيا في الجملة كما في قوله تعالى:﴿ ومَا لَكُمْ لا تُقَاتِلونَ في سَبيلِ اللهِ والمُسْتَضْعَفينَ من الرِجالِ والنِساءِ والوِلْدَانِ الذين يقولونَ رَبَّنَا أخْرِجْنَا من هذه القريةِ الظَّالِمِ أهْلُهَا واجْعَلْ لنا من لَّدُنْكَ وَلِيًّا واجعَلْ لنا من لَّدُنكَ نصيراً﴾ النساء 75

وهناك تقسيم آخر للإسناد وهو تقسيمه إلى اسناد حقيقي وآخر مجازي، فمتى ما أسند الفعل للفاعل النحوي، وكان مدلول ذلك الفاعل هو الفاعل الحقيقي، فإنّ الإسناد يكون حقيقيا، وإذا كان الإسناد مجازيا فهذا النوع يُعنى به البلاغيون.

وكذلك يقسم الإسناد إلى معنوي آخر لفظي، فالمعنوي الذي -هو الأصل في الإسناد- يتحقق حين تنسب للكلمة ما لمعناها؛ أي إنّ المقصود من اللفظ معناه الحقيقي، نحو "حضر أخوك"، وأمّا اللفظي فيتحقق حين ينسب الحكم إلى اللفظ كقولنا لا إله إلا الله كلمة الإخلاص.

ويمكن القول في الأخير أنّ المسند والمسند إليه هما عمدتا الكلام عند النحاة لعدم تحقق الجملة من دونها لفظا أو تقديرا، وما عداهما فهو الفضلات أو المكملات في الجملة، وهذا لا يعني التقليل من شأن هذه المكملات ودورها في الكلام، لكن المقصود أنّ هذه المكملات ليست طرفا في الإسناد الأصلي.